

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تحليل المعطيات الإحصائية للفترة 2001-2017

د. معيزة مسعود أمير، جامعة سطيف 1

د. بن سديرة عمر، جامعة سطيف 1

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/09/24

تاريخ الإرسال: 2017/07/16

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى بناء تصور عام حول الدور الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال تحليل لأهم الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور استراتيجي في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحركات على اعتبار أنها تمثل مكون جد هام في النسيج المؤسسي للقطاع الاقتصادي حيث ان نسبتها تفوق 99 بالمائة بالإضافة إلى دورها الكبير في خلق الثروة وتوفير فرص العمل على المستوى المحلي، إلا أنها تتوزع بشكل غير منتظم بين المناطق الجغرافية للوطن، كما أنها تأخذ طابع مؤسسات خدمية كالنقل والبناء بشكل كبير مقارنة بالقطاعات الإنتاجية والصناعية مما قد يحد من فعاليتها في تحقيق هدف المساهمة في تنوع الصادرات خارج قطاع المحركات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

By analyzing the most important statistics related to the SMEs, we aim through this research paper to highlight the strategic role of the SMEs in economic development in Algeria.

As a conclusion, we found out that the SMEs were a very important component in Algerian economic, however they represent more than 99% of economic sector's firms, and in addition they help for creating new jobs and providing income opportunities for people in rural areas.

On the other hand we found out that the Algerian SMEs extended more on the coastal areas and they characterized by irregular distribution across the sectors of economic. Where we found that the most of SMEs were active in the services sector such as transportation and construction, this situation has had a negative Impact on their role in export diversification.

Key words : SMEs , Economic development, Algerian economy.

مقدمة

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول إلى بناء تصور عام حول الدور الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الم ص م*) في التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال تحليل لأهم الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، ولتحقيق ذلك فقد تضمن هذا البحث أربعة محاور رئيسية كما يلي:

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،
2. نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،
3. معطيات إحصائية حول خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،
4. معطيات إحصائية حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائري.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1.. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12:

حسب القانون التوجيهي لترقية الم ص م في مادته الرابعة تعرف الم ص م على أنها كل مؤسسة إنتاجية مهما كانت طبيعتها القانونية والتي تتوفر فيها الشروط التالية¹:

- أ. تشغل من 1 إلى 250 شخص،
 - ب. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي اثنين مليار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،
 - ت. تستوفي معايير الاستقلالية.
- من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المشرع الجزائري عرّف الم ص م بالاعتماد على مزيج من المعايير النقدية والنوعية في نفس الوقت، فبالنسبة للمعايير النقدية نجد معيارين هما حجم رقم الأعمال السنوي بالإضافة إلى مجموع الحصيلة السنوية. أما بالنسبة للمعيار الغير نقدي والذي يتمثل في عدد العمال في المؤسسة، والمعيار النوعي والذي يعبر عن طبيعة تسيير الم ص م أي يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية في التسيير.

ولقد جاء في المواد 5، 6 و7 من نفس القانون تفصيلا لتعريف الم ص م إلى ثلاث (3) مجموعات أو أصناف وهي المؤسسات متوسطة الحجم والمؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات المصغرة بالاعتماد على هذه المعايير التي نلخصها في الجدول التالي²:

الجدول رقم (01): تعريف الم ص م حسب القانون التوجيهي لسنة 2001

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوي (مليون دج)	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أكبر من 10	مؤسسة تمتاز بالاستقلال الذاتي *
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتعدى 200	لا يتعدى 100	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500	

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12.

ومن خلال هذا الجدول رقم (01) نلاحظ أن القانون التوجيهي لترقية الم ص م قد صنف الم ص م إلى ثلاث أصناف هي:

- المؤسسات المصغرة وهي المؤسسات التي تشغل من عامل واحد إلى تسعة (9) عمال كما أنها تحقق رقم أعمال سنوي أقل من عشرين (20) مليون دج أو مجموع ميزانيتها السنوي لا يتجاوز وعشرة (10) ملايين دج.
- المؤسسات الصغيرة الحجم وهي تلك المؤسسات التي تشغل من عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخص (عامل دائم) ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دج.
- المؤسسات المتوسطة الحجم وهي تلك المؤسسات التي توظف من خمسين (50) إلى مائتي وخمسين (250) عامل دائم، ويكون رقم أعمالها محصور بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دج ويكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دج.

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 2017/01/10

في سنة 2017 تم دعم القانون التوجيهي لسنة 2001 بقانون توجيهي لتطوير الم ص م ومن الأهداف الرئيسية لهذا القانون حسب المادة الأولى هي تعريف الم ص م وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها³.

حسب القانون التوجيهي لتطوير الم ص م في مادته الخامسة يعرف الم ص م على أنها كل مؤسسة إنتاجية مهما كانت طبيعتها القانونية والتي تتوفر فيها الشروط التالية⁴:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص،
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري،
 - تستوفي معايير الاستقلالية.
- ولقد جاء في المواد 8، 9 و10 من نفس القانون تفصيلا لتعريف الم ص م إلى ثلاث (3) مجموعات أو أصناف وهي المؤسسات متوسطة الحجم والمؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات المصغرة بالاعتماد على هذه المعايير التي نلخصها في الجدول التالي⁵.

الجدول رقم (02): تعريف الم ص و م حسب القانون التوجيهي لسنة 2017

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوي (مليون دج)	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40	لا يتعدى 20	مؤسسة متمتاز بالإستقلال الذاتي
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتعدى 400	لا يتعدى 200	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 إلى 1000	

المصدر: القانون التوجيهي رقم 02-17، مرجع سابق.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن القانون التوجيهي لتطوير الم ص م قد صنف الم ص م إلى ثلاث أصناف هي:

- ث- المؤسسات المصغرة وهي المؤسسات التي تشغل من عامل واحد إلى تسعة (9) عمال كما أنها تحقق رقم أعمال سنوي أقل من أربعين (40) مليون دج أو مجموع ميزانيتها السنوي لا يتجاوز عشرين (20) ملايين دج،
 - ج- المؤسسات الصغيرة الحجم وهي تلك المؤسسات التي تشغل من عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخص (عامل دائم) ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربع مائة (400) مليون دج أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دج،
 - ح- المؤسسات المتوسطة الحجم وهي تلك المؤسسات التي توظف من خمسين (50) إلى مائتي وخمسين (250) عامل دائم، ويكون رقم أعمالها محصور بين أربع مائة (400) مليون وأربعة (4) مليار دج ويكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون مليار دج.
- لكن التساؤل الذي يتبادر للأذهان لأول وهلة يتمثل في: ماذا لو ابتعدت أي مؤسسة ص و م عند نهاية السنة المالية عن هذه المعايير، وكيف يتم تصنيفها؟

ومن خلال نفس القانون وفي مادته (12)، وضع المشرع الجزائري حدود زمنية لتصنيف المؤسسات، فإذا ابتعدت مؤسسة معينة في تاريخ إقفال حصيلتها عن حدود الم ص و م، فإن هذه الحالة لاكتسابها كما لا تفقدها صفة الم ص و م إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين⁶.

وعليه، فمن منظور الاقتصاد الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينطوي على الملاحظات التالية:

- الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بأهميتها الاستراتيجية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- عدم وجود اختلافات جوهرية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ما جاء به القانون التوجيهي الأول وما جاء به الثاني، فكلاهما استخدم نفس المعايير في التصنيف، مع اختلاف في الحدود القصوى لمعيار رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية من حيث القيمة المالية: حيث ارتفعت في القانون التوجيهي 02-17 عما كانت عليه في القانون التوجيهي 01-18.

- التعريف لا يراعي خصوصيات القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطني؛ حيث توجد قطاعات تعتمد على كثافة اليد العاملة كالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية... الخ، وأخرى تعتمد على كثافة رأس المال كالصناعة والخدمات... الخ، وعليه فالبعد الأساسي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكمن في التمييز النوعي بين المؤسسات وفقا لاستخداماتها التقنية والمعرفية⁷.

- إهمال نسبية المعايير المالية المعتمدة في التعريف، نظرا لارتباطها بالتغيرات والتقلبات التي تحدث على المستوى الاقتصادي، سواء المحلي أو العالمي، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الصرف.

2. نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مما لا شك فيه أن نشأة الم ص م الجزائرية كانت بعد الاستقلال، أي بعد سنة 1962 من خلال إسناد دور تسيير المؤسسات الصغيرة إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب⁸، ولكن يبقى الإشكال في تحديد مراحل تطور الم ص م منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فهناك من يرى أن الم ص م قد مرت بمرحلتين أساسيتين وهناك من يقسمها إلى ثلاثة مراحل.

ولكن الاختلاف والنسبية تبقى في تحديد سنوات التغيير في مراحل نمو وتطور الم ص م بالجزائر، فهناك من يرى أن سنة 1982⁹ هي المنعرج في تطور الم ص م من خلال صدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني في 21/08/1982 كما نجد من خلال بعض الدراسات من اعتبر سنة 1990¹⁰ هي سنة التغيير في نشأة الم ص م من خلال صدور قانون النقد والقرض لعام 1990، وهناك من يرى أن سنة 1993¹¹ هي سنة المنعرج في مراحل تطور الم ص م من خلال صدور المرسوم التشريعي في 5/10/1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات.

ولمحاولة الإجابة على هذا الإشكال وتحديد مراحل نشأة الم ص م بالجزائر، وبالاعتماد على الدراسات والتقسيمات السابقة، ارتأينا إلى تحديد مراحل نشأة الم ص م بالجزائر إلى ثلاثة (3) مراحل رئيسية وهذا من خلال التركيز أكثر على سنتين أساسيتين وهما سنة 1982 وسنة 2001.

حيث تمثل سنة 1982 المنعرج الأول في نشأة الم ص م من خلال صدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، قانون رقم 82 - 11 المؤرخ في 21/08/1984 والذي تم من خلاله الاعتراف ولأول مرة بالقطاع الخاص كمكمل للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية¹²، ولكن رغم أن هذا القانون غير موجه بصفة مباشرة للم ص م إلا أنه يعتبر كخطوة أولى نحو دعم القطاع الخاص في الجزائر والذي يمثل المكون الرئيسي للم ص م.

أما بالنسبة لسنة 2001 فتمثل المنعرج الأهم في تاريخ الم ص م بالجزائر وهذا من خلال صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 والمتعلق بترقية الم ص م الذي وضع لهذا القطاع الدعائم القانونية الضرورية التي تضمن استقراره وتطويره، ولهذا يمكن تلخيص مراحل نشأة وتطور الم ص م بالجزائر في ثلاثة مراحل أساسية وهي:

أ. مرحلة من 1963 إلى ما قبل 1982،

ب. مرحلة من 1982 إلى سنة 2001،

ت. مرحلة من 2001 إلى يومنا هذا.

1.2. المرحلة الأولى :

خلال هذه المرحلة، والممتدة من سنة 1963 إلى ما قبل صدور قانون الاستثمار الجديد لسنة 1982، كان الاقتصاد الوطني يعتمد على الصناعة الثقيلة في إطار الاقتصاد الموجه مركزيا، من خلال إنشاء مؤسسات وطنية ضخمة على غرار SONELEC و SONACOME بحيث لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، فهذا الأخير لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية. فقد توقف بسبب الخطاب السياسي لجزائر اشتراكية والذي تميز أكثر فأكثر بنوع من الاستنفار باعتبار القطاع الخاص كمستغل (الميثاق الوطني لعام 1976)¹³، ولهذا تم تقييد توسع

المؤسسات الخاصة برقابة جد مشددة من خلال العوائق الضريبية وغلق التجارة الخارجية أمام المؤسسات الخاصة¹⁴. وهو ما يعكس بطبيعة الحال السلوك الحذر للمستثمرين الخواص حيث لم تسجل خلال الفترة من 1962 إلى 1982 سوى إنشاء 600 مؤسسة سنويا وفي قطاعات اقتصادية محددة بحيث أخذت الصناعات التحويلية الخاصة صيغ مؤسسات عائلية أو حرفية¹⁵.

2.2. المرحلة الثانية :

وهي المرحلة الممتدة من صدور قانون الاستثمار الجديد لسنة 1982 إلى ما قبل صدور القانون التوجيه لترقية الم ص م لسنة 2001¹⁶. وبسبب التغييرات في الاقتصاد العالمي من اقتصاد ثنائي القطب إلى اقتصاد أحادي القطب يمتاز بهيمنة النظام الرأسمالي المعبر عنه باقتصاد السوق والعمولة، كان من الضروري إحداث إصلاحات وتغييرات على السياسة الاقتصادية الوطنية لمواجهة المستجدات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية، وقد جاءت هذه الإصلاحات عبر عدة سنوات أهمها:

أ. سنة 1982 صدور قانون تنظيمي جديد متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/1 والذي منح للمؤسسات الخاصة بعض الإجراءات والتي جاءت بالأخص في¹⁷:

- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية،
- القبول المحدد بالتراخيص الشاملة للاستيراد AGI / Autorisation Globale de l'importation وكذلك بالنسبة لنظام الاستيراد دون دفع.

ب. سنة 1983 إنشاء ديوان للتوجيه، المتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة OSCIP / Office pour l'Orientation le Suivi et la Coordination de l'Investissement Privées حيث كان من مهامه الأساسية¹⁸:

- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات ومناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العام؛

- تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.
- ت. سنة 1987 والتي تم فيها افتتاح الغرفة الوطنية للتجارة والمقاولين الخواص.
- ث. سنة 1988 والتي شرع خلالها القيام بالإصلاحات الاقتصادية للدخول إلى اقتصاد السوق من خلال إطار قانوني يهدف إلى¹⁹:

- إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إداريا،
- البحث عن أكبر قدر من الاستقلالية للمؤسسات العمومية التي تنظم بقواعد تجارية،
- تحرير أسعار التجارة الخارجية والمبادلات،
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

ج. سنة 1990 فقد صدر خلالها قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، والذي جاء لترسيخ مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي.

ح. سنة 1991 شهدت صدور المرسوم التشريعي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/19 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

خ. سنة 1993 تم صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارات وإنشاء الشباك الوحيد لوكالة للترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات في سنة 1994 من أجل مساعدة المقاولين في إتمام الإجراءات الإدارية في أقل مدة ممكنة.

د. سنة 1994 تم اعتماد الإطار القانوني الذي يسمح بخصخصة المؤسسات العمومية.

ذ. سنة 2001، وفي جوان 2001 تم إصدار قانون استثمارات جديد لدعم وإعطاء نفس جديد للتعديلات السابقة والذي يقوم على²⁰:

- لا مركزية نشاطات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات والتي تمثل امتدادا لنشاط وكالة الترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات وهذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية،

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي من مهامه اقتراح إستراتيجيات وآليات من أجل تطوير الاستثمار.

3.2. المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة التي تمتد من تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية الم ص م في 2001/12/12 إلى يومنا هذا، حيث عرفت هذه المرحلة صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تنظم عمل قطاع الم ص م، ويمكن اعتبار هذه الفترة كمرحلة الظهور الفعلي للم ص م بالجزائر.

أ. سنة 2001 عرفت هذه السنة صدور القانون التوجيهي حول ترقية الم ص م رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والذي يعتبر المحاولة الأولى لوضع الإطار القانوني لتنظيم وترقية قطاع الم ص م ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا القانون²¹:

- إدراج تطوير الم ص م ضمن الحركة التطور والتكيف التكنولوجي،
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها،
- تحسين أداء الم ص م،
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولات وتنمية الم ص م،
- تسهيل حصول الم ص م على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،
- تحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويل الم ص م،
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها الم ص م،
- ولتحقيق هذه الأهداف تم اقتراح عدة آليات أهمها:
- حسب المادة 12 والتي تنص على إنشاء مشاتل لضمان ترقية الم ص م لدى وزارة الم ص م والصناعات التقليدية،

- حسب المادة 14 إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للم ص م،
- حسب المادة 15 تسهر وزارة الم ص م والصناعات التقليدية بالتنسيق مع الهيئات المعنية على جلب ورصد التمويلات والقروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي.

وانطلاقا من تاريخ 2001/12/12 توالى القوانين التشريعية الموجهة لدعم وتنمية قطاع الم ص م أهمها:

ب. سنة 2002 تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للم ص م وتحديد قانونه الأساسي²²، حيث يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية تكون تحت وصاية الوزير المكلف بالم ص م ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على الم ص م أن تنجزها وهذا في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات،
- تجديد التجهيزات،
- توسيع المؤسسة،
- أخذ مساهمات،
- بالإضافة إلى ضمان متابعة البرامج التي تضمها هيئات الدولة لفائدة الم ص م،

- توفير الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة الم ص م المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ت. سنة 2003 صدر المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25/02/2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات²³، والتي هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والتي يمكن أن تأخذ ثلاث أشكال:
- المحضنة وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات،
- ورشة الربط وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية،
- نزل المؤسسات وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- ومن المهام الرئيسية لهذه المشاتل:
- إستقبال وإحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع، بهدف تشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة.
- ث. نفس التاريخ أي 25/02/2003، تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 79-03 والمحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للم ص م ومهامها وتنظيمها²⁴، والتي هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث تهدف هذه المراكز إلى تسهيل إجراءات إنشاء الم ص م العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيهها ودعمها ومرافقتها من خلال القيام بالمهام التالية:
- دراسة الملفات التي يقدمها حاملي المشاريع والإشراف على متابعتها،
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية،
- تشجيع نشر المعلومات بمختلف وسائل الاتصال والمتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع،
- تقديم خدمات استشارية في مجال التسيير والتسويق.
- ج. 30/10/2003 تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 374-03 والمتعلق بالتصريح التشخيصي للم ص م وهذا لمحاولة جمع المعلومات حول الم ص م وتحديد خصائصها وتوزيعها على مستوى التراب الوطني.
- ح. سنة 2004، وفي هذه السنة تم صدور المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19/04/2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات الم ص م.
- خ. 03/05/2005 تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 165-05 ممضي في 03 مايو 2005 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الم ص م وتنظيمها وسيرها²⁵.
- د. 18/09/2006 تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 319-06 ممضي في 18 سبتمبر 2006 يحدد مستوى تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفيات منحه²⁶، حيث ومن خلال المادة الثانية من هذا المرسوم حدد تخفيض نسبة الفائدة في حالة إنشاء أو توسيع النشاط كما يلي: 0,25% بالنسبة للولايات الجزائر وهران وعنابة، 1,5% تضم الولايات الواقعة في الهضاب العليا والجنوب، 1% بالنسبة لباقي الولايات. اما من خلال المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي يحدد نسبة التخفيض بالنسبة لإعادة التأهيل بـ 1,5% بالنسبة لمناطق الجنوب والهضاب العليا ونسبة 1% بالنسبة للمناطق الأخرى.
- ذ. 04/04/2007 تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 103-07 ممضي في 02 أبريل 2007 المتضمن مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات التالية²⁷: باتنة، أم البواقي، خنشلة، برج بوعريبيج، البويرة، ميله أدرار، بشار، بسكرة، إيليزي، ورقلة، تندوف، تامنغست، سعيدة، الجلفة، البيض، سوق أهراس، النعامة. والتي تخضع في تنظيمها وسيرها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25/02/2003.

ر. 14/10/2008 تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 08-323 ممضي في 14 أكتوبر 2008 المتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد شروط وكيفيات منحها²⁸، حيث ومن خلال هذا المرسوم التنفيذي تخصص الجائزة لمكافأة الم ص م المبتكرة وتشجيعها، وتمثل الجائزة في منح ميداليات وشهادات استحقاق ومكافآت مالية لأحسن مؤسسة مبتكرة. حيث تصل قيمة الجائزة الى 1.000.000 دج للفائز الأول.

ز. 04/01/2009 تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 09-05 ممضي في 04 يناير 2009 يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁹. بهدف جمع المعلومات المرتبطة بنشاط الم ص م ومعالجتها ونشرها، لتحقيق ما يلي:

س. إنشاء نظام إحصائي ناجع لقطاع الم ص م ؛
ش. وضع تحت تصرف المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات الاقتصادية المعلومات الملائمة حول وضعية الم ص م وتطورها في الجزائر؛
ص. إثراء المنظومة الإحصائية الوطنية.

ض. 07/02/2009 تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 09-71 ممضي في 07 فبراير 2009 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-08 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله،

ط. وفي سنة 2017 تم صدور القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطور الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 11/01/2017 ومنه يمكن اعتبار أن مرحلة ما بعد 2001 تعد مرحلة الظهور الفعلي للم ص م بالجزائر من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع المهم في دعم التنمية الاقتصادية

3. معطيات إحصائية حول خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

حسب الإحصائيات المتعلقة بقطاع الم ص م بالجزائر وهذا حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 تم إحصاء 1.060.289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل على مستوى التراب الوطني، والتي تتكون من م ص م خاصة وم ص م عامة بالإضافة للمؤسسات الحرفية وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (03): مكونات قطاع الم ص م

النسبة المئوية	عدد المؤسسات السداسي الأول من سنة 2017	طبيعة المؤسسة
99,98	1.060.025	مؤسسة خاصة
0,02	264	مؤسسة عامة
100	1.060.289	المجموع

Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME , Bulletin n°31, données de 1 er semestre 2017 ,p. 8

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن الم ص م تتكون من 1.060.025 مؤسسة ذات ملكية خاصة وكذلك 264 مؤسسة عامة ، أي أن الم ص م موزعة بطريقة غير متساوية، بحيث نجد أن القطاع الخاص يضم غالبية الم ص م ثم القطاع العام.

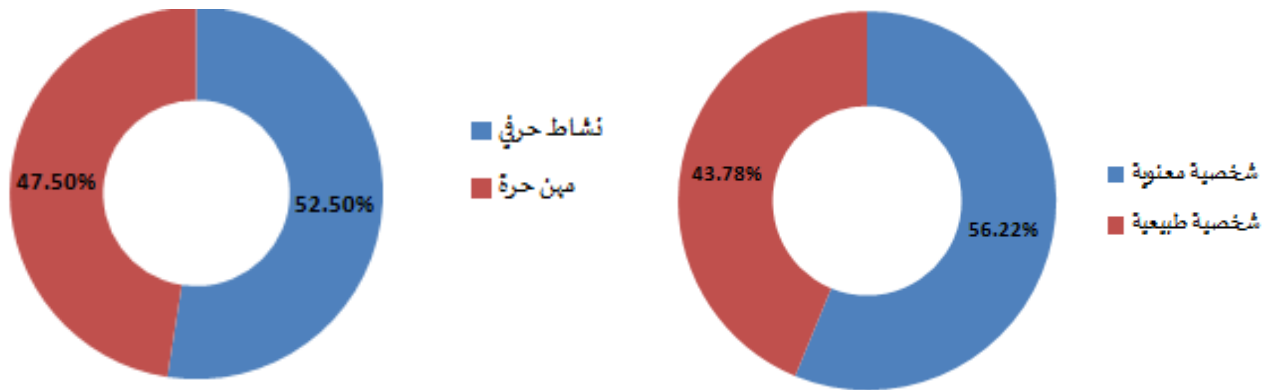
ومن خلال دراستنا لمكونات النسيج المؤسسي للم ص م في الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2017 حسب الفئة القانونية فنلاحظ إن أغلبيتها هي عبارة عن مؤسسات ذات شخصية معنوية كما أن نسبة جد معتبرة تأخذ شكل قانوني شخصية طبيعية او نشاطات حرفية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مكونات قطاع الم ص م حسب الصيغة القانونية

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات السداسي الأول سنة 2017
شخصية معنوية	596.074
شخصية طبيعية	464.215
شخصية طبيعية (نشاط حرفي)	243.699
شخصية طبيعية (مهن حرة)	220.516
المجموع	1.060.289

Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME , Bulletin n°31, données de 1 er semestre 2017 , p. 8.

الشكل رقم (01): مكونات قطاع الم ص م حسب الصيغة القانونية

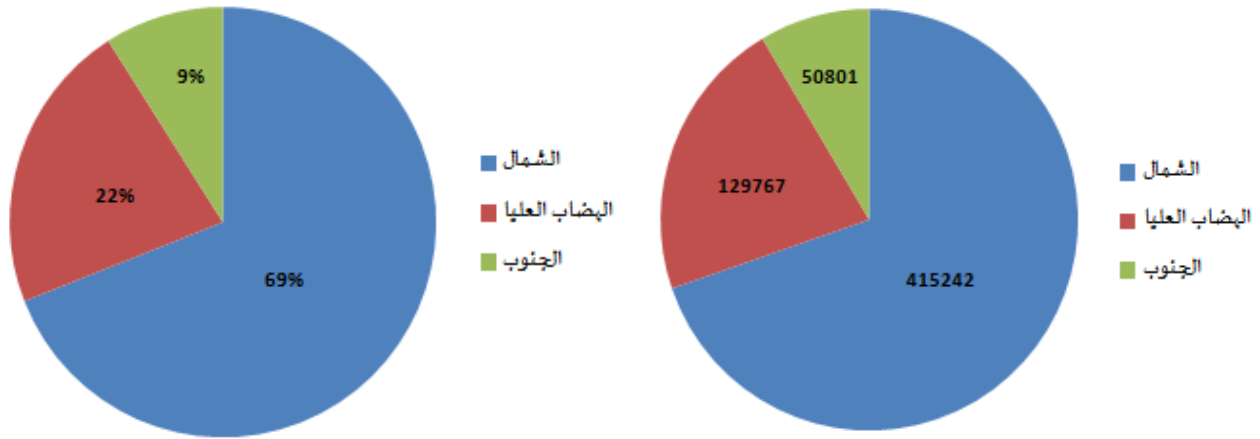


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن ما نسبته حوالي 52.5 % من الم ص م ذات الشخصية الطبيعية هي عبارة عن مؤسسات حرفية في حين أن 47.5 % هي عبارة عن مهن حرة مثل الموثقين، المحامين، محضرين قضائيين، أطباء، مهندسين معماريين، والمستثمرات الفلاحية.

أما من ناحية توزيع الم ص م حسب المناطق الجغرافية فنلاحظ أن الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنوية والمقدرة بـ 595.810 مؤسسة موزعة بطريقة غير منتظمة عبر المناطق الجغرافية للوطن، حيث نجد أن حوالي 69 % منها متواجدة في المناطق الشمالية للوطن في حين أن بالنسبة للضباب العليا والجنوب فنجد نسبة 22 % و 9 % على التوالي³⁰.

الشكل رقم (02): توزيع الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنوية حسب المناطق الجغرافية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

ومنه نجد أن الم ص م تتركز بنسب أكبر في الولايات الساحلية والتي تمتاز بكثافة سكانية أكبر ومناطق صناعية متطورة مقارنة بالولايات الأخرى، بالإضافة إلى توفرها على الهياكل القاعدية وقربها من الموانئ، مما يؤكد على الدور المحدود الذي تلعبه الم ص م في تنمية المناطق النائية والريفية والتي تتركز بالخصوص في الولايات الداخلية كالهضاب العليا وولايات الجنوب.

بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة حول توزيع الم ص م حسب قطاعات النشاط وهذا خلال السداسي الأول من سنة 2017 يمكن أن نستنتج أهم القطاعات الاقتصادية التي تضم أكبر عدد من الم ص م وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع الم ص م الخاصة حسب قطاعات النشاط

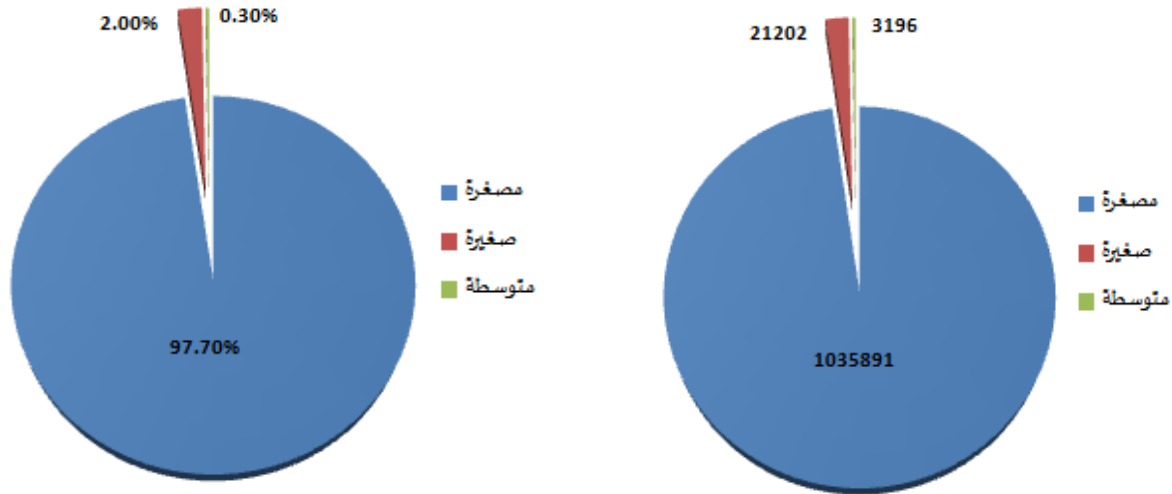
قطاع النشاط	عدد الم ص م للسداسي الأول من سنة 2017	النسبة المئوية (%)
الخدمات بما فيها المهن الحرة	536.560	50,62
الحرف	243.699	22,99
البناء والأشغال العمومية	177.727	16,77
الصناعة التحويلية	92.804	8,75
فلاحة	6.392	0,60
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرفقة	2.843	0,27
المجموع	1.060.025	100

Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME , Bulletin n°31, données de 1 er semestre 2017 , p. 12.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد كبير من الم ص م الخاصة تنشط في مجال الخدمات بما فيها المهن الحرة و البناء والأشغال العمومية. في حين يبقى عددها في القطاعات الإستراتيجية مثل الفلاحة والصناعات التحويلية محدودا. حيث في قطاع الصناعة التحويلية تمثل حوالي 9 % من إجمالي الم ص م في حين القطاع الفلاحي يحتوي على نسبة اقل من 1 %.

من حيث مكونات الم ص م حسب الحجم نلاحظ ان اكثر من 97 بالمائة منها هي عبارة عن مؤسسات مصغرة اي توظف اقل من 10 عمال كما هو موضح ف الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع الم ص م حسب الحجم



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

ومن خلال الشكل الحالي نلاحظ أن الم ص م في الجزائر يغلب عليها طابع المؤسسات المصغرة والتي توظف اقل من 10 عمال والتي تكون مؤسسات فردية او عائلية مصغرة في حين نجد أن المؤسسات التي توفر فرص اكبر للتوظيف وهي الصغيرة والمتوسطة لا تمثل إلا حوالي 2 بالمائة مجتمعة . مما يشير إلى أن قدرة الم ص م في توفير فرص العمل تتمثل في عددها اي انه كلما توفرت شروط أفضل لإنشاء المؤسسات المصغرة كلما سمح ذلك بامتصاص البطالة واستحداث مناصب عمل جديدة. وهذا ما يؤكد على ضرورة نشر الفكر المفاولاتي لدى فئة الشباب .

4. معطيات إحصائية حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في

الجزائري:

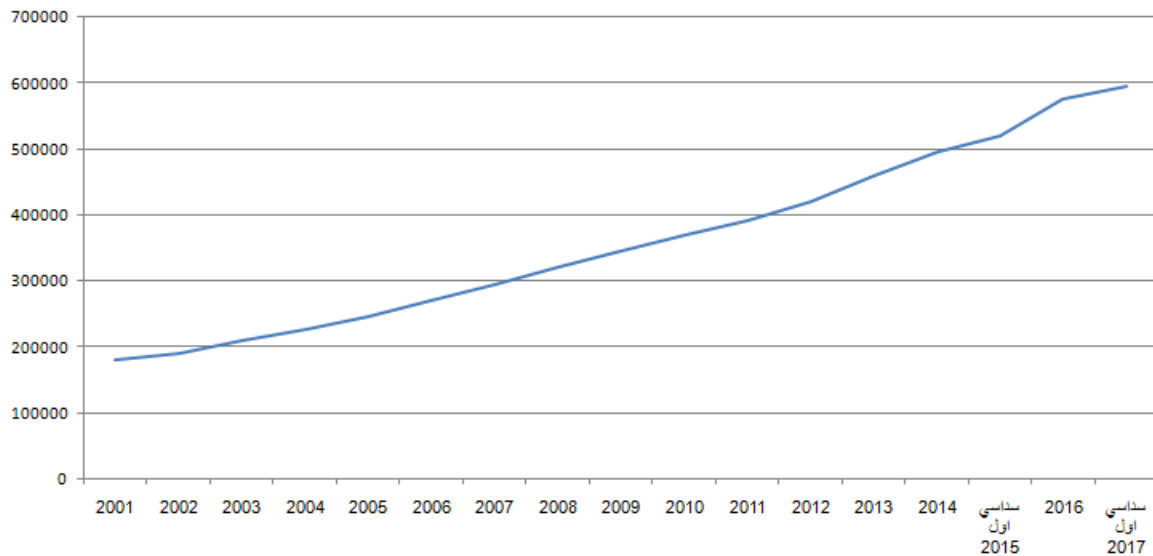
استهدفت الجزائر من خلال استراتيجياتها الإصلاحية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص، في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة، للتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، ولقد توسع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل مجالات اقتصادية متنوعة، كما تضاعف عددها بشكل ملحوظ عبر فترات زمنية متعاقبة، وهذا يدل على الدور الذي لعبته الإصلاحات المتعلقة بالجوانب التشريعية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بالأعمال ومختلف الأنشطة الممارسة من قبل هذه المؤسسات، ويمكن استعراض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ابتداء من سنة 2001 إلى سنة 2017 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور عدد الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنوية خلال الفترة من 2001-2017

السنوات	عدد الم ص م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
2001	179.893	-	-
2002	188.564	8.671	5
2003	207.949	19.385	10
2004	225.449	17.500	8,5
2005	245.842	20.393	9,04
2006	269.806	23.964	9,75
2007	293.946	24.140	8,95
2008	321.387	27.441	9,34
2009	345.902	24.515	7,63
2010	369.319	23.417	6,77
2011	391.761	22.442	6,08
2012	420.117	28.356	7,24
2013	459.414	39.297	9,35
2014	496.989	37.575	8,18
سداسي أول 2015	520.875	23.886	4,81
2016	575.906	55.031	10,57
سداسي أول 2017	595.810	19.904	3,46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

الشكل رقم (04): تطور عدد الم ص م الخاصة ذات الشخصية المعنوية خلال الفترة من 2001 - 2017



المصدر: من انجاز الباحثين

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن قطاع الم ص م يحقق سنويا مستويات نمو مرتفعة حيث كان يقدر عدد الم ص م الخاصة في نهاية 2001 بـ 179.893 مؤسسة ليصل حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 إلى 595.810 أي بزيادة متوسط تقدر بحوالي 26.000 مؤسسة سنويا، كما نلاحظ أنه خلال هذه الفترة حققت الم ص م معدلات نمو سنوية معتبرة تجاوزت 7% سنويا كمتوسط بحيث بلغت خلال الفترة 2002 إلى 2003 معدل 10%، مما يؤكد على أن أعداد الم ص م في ارتفاع مستمر ولكن بنسب متفاوتة من سنة لأخرى من ناحية أهمية المؤسسات الم ص م في التوظيف فحسب آخر الإحصائيات المتوفرة حول قطاع الم ص م والصادرة عن صندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS، فإنه حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 تم تسجيل 1.060.289 م ص م توظف 2.601.958³¹ عامل أي بمتوسط حوالي ثلاثة (3) عمال لكل مؤسسة وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع العمال في قطاع الم ص م للسداسي الأول من سنة 2017

نوع المؤسسة	عدد العمال	النسبة (%)	عدد المؤسسات	متوسط عدد العمال لكل مؤسسة
مؤسسة خاصة	2.578.279	99,09	1.060.025	3 ع/م
مؤسسة عامة	23.679	0,91	264	89 ع/م
المجموع	2.601.958	100	1.060.289	3 ع/م

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

ومن الملاحظ من خلال هذا الجدول أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في توفير مناصب العمل مقارنة بالقطاع العام حيث نجد أن 99,09% من اليد العاملة الموظفة في القطاع الم ص م تعمل في إطار مؤسسات ذات ملكية خاصة، في حين أن اليد العاملة في المؤسسات العامة لا تمثل سوى 0,91% من إجمالي اليد العاملة في هذا القطاع.

ولكن أهمية التوظيف للقطاع الخاص تبقى منخفضة مقارنة بالقطاع العام، بالنظر إلى متوسط عدد العمال في المؤسسة حيث نلاحظ أن الم ص م الخاصة توظف في المتوسط حوالي 3 عمال لكل مؤسسة، في حين نجد أن متوسط عدد العمال في الم ص م العامة يمثل 89 عامل، مما يعني أن أهمية التوظيف للم ص م الخاصة تكمن في سرعة إنشائها وانتشارها وكثرتها مقارنة بالم ص م العامة، بحيث نجد أن أغلبية الم ص م الخاصة تأخذ صيغة مؤسسات مصغرة أي توظف أقل من 10 عمال لكل مؤسسة أما بالنسبة للم ص م العامة فهي مؤسسات متوسطة الحجم أي أن عدد العمال بها محصور بين 50 و250 عامل.

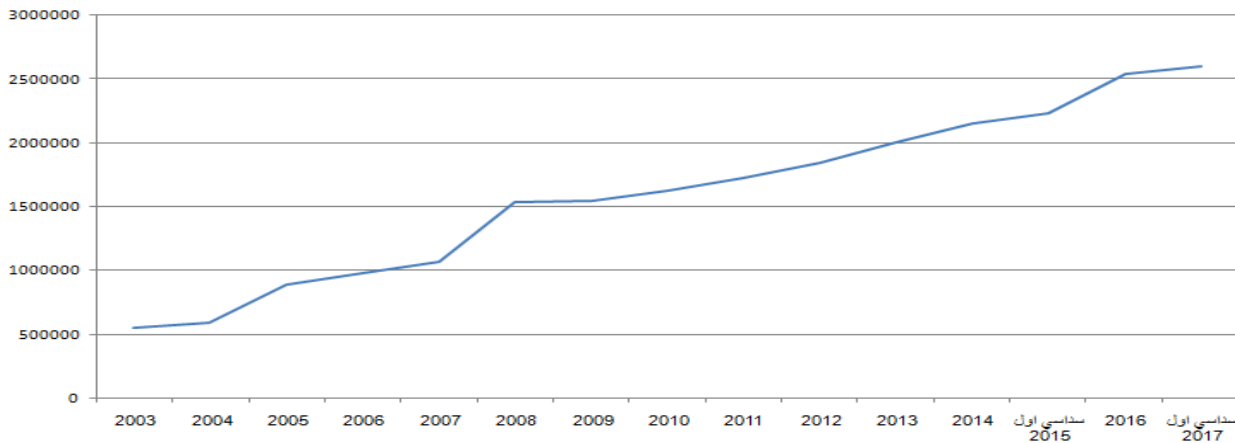
الجدول رقم (08): تطور حجم اليد العاملة في الم ص م خلال الفترة 2003 - 2017

السنوات	عدد الم ص م	مقدار التغيير	نسبة التغيير (%)
2003	550.386	---	---
2004	592.758	42.372	7,70
2005	888.829	296.071	49,95

10,03	89.113	977.942	2006
8,90	87.041	1.064.983	2007
44,62	475.226	1.540.209	2008
0,41	6.375	1.546.584	2009
5,11	79.102	1.625.686	2010
6,06	98.511	1.724.197	2011
7,19	123.920	1.848.117	2012
8,32	153.775	2.001.892	2013
7,76	155.340	2.157.232	2014
3,75	81.001	2.238.233	سداسي أول 2015
13,51	302.465	2.540.698	2016
2,41	61.260	2.601.958	سداسي أول 2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

الشكل رقم (05): تطور حجم اليد العاملة في الم ص م خلال الفترة من 2003-2017



المصدر: من إنجاز الباحثين

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن قطاع الم ص م يحقق سنويا مستويات نمو مرتفعة من حيث توفير فرص العمل حيث كان يقدر حجم اليد العاملة في الم ص م في نهاية 2003 بـ 550.386 عامل ليصل حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 إلى 2.601.958 أي بزيادة متوسط تقدر بحوالي 89.000 عامل سنويا، كما نلاحظ أنه خلال هذه الفترة حققت الم ص م معدلات نمو سنوية معتبرة في توفير فرص العمل تجاوزت 06 % سنويا كمتوسط

بحيث بلغت خلال الفترة 2005 إلى 2006 معدل 10%، مما يؤكد على أن دور الم ص م في التوظيف في ارتفاع مستمر ولكن بنسب متفاوتة من سنة لأخرى

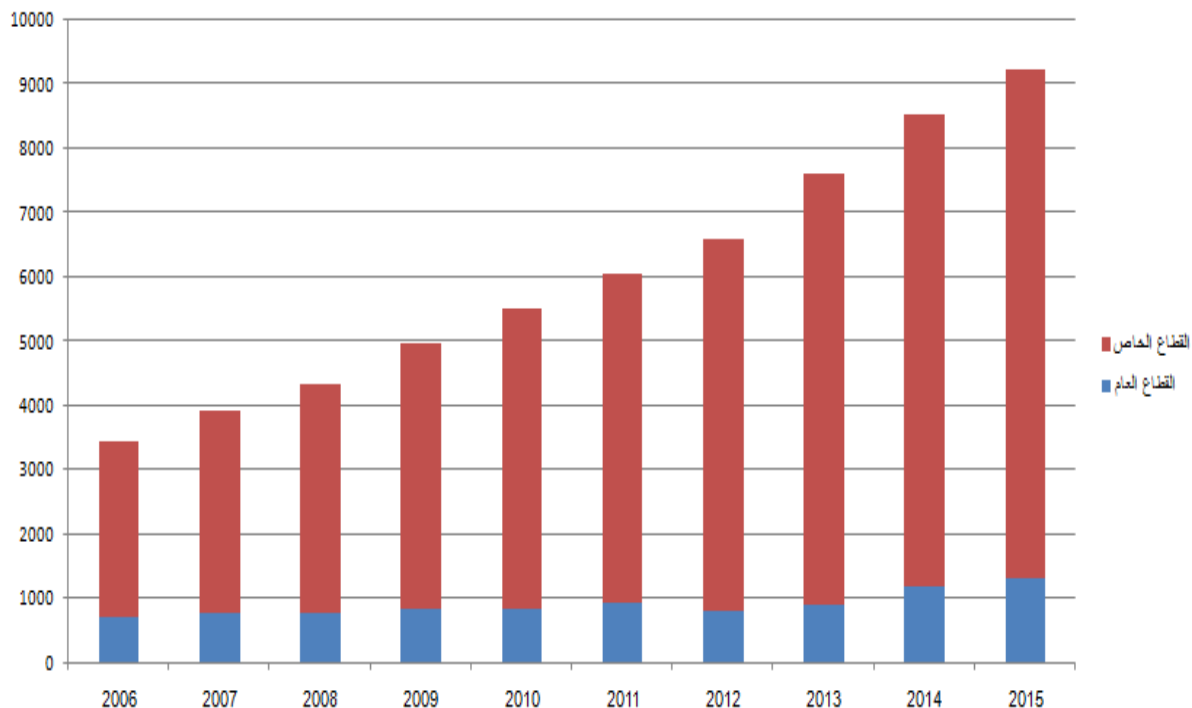
الجدول رقم (09): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في المؤسسات الخاصة والعامة خلال الفترة 2006-2015

وحدة القياس: مليار دج

2010		2009		2008		2007		2006		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
15,02	827,53	16,41	816,8	17,55	760,92	19,2	749,86	20,44	704,05	مساهمة القطاع العام
84,98	4.681,68	83,59	4162,02	82,45	3.574,07	80,8	3.153,77	79,56	2.740,06	مساهمة القطاع الخاص
100	5.509,21	100	4.978,82	100	4.334,99	100	3.903,63	100	3.444,11	الناتج الداخلي الإجمالي
2015		2014		2013		2012		2011		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
14,22	1.313,36	13,9	1.187,93	11,7	893,24	12,01	793,38	15,23	923,34	مساهمة القطاع العام
85,78	7.924,51	86,1	7.338,65	88,3	6.714,19	87,99	5.813,02	84,77	5.137,46	مساهمة القطاع الخاص
100	9.237,87	100	8.527	100	7.634,43	100	6.606,40	100	6.060,8	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

الشكل رقم (06): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في المؤسسات الخاصة والعامة خلال الفترة 2006-2015



المصدر: من انجاز الباحثين

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ التالي: الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2006-2015 حيث كان يقدر سنة 2006 بـ 3.444,11 مليار دج ليصل سنة 2015 إلى 9.237,87 مليار دج. كما يمثل القطاع الخاص المساهم الرئيسي في الناتج الداخلي الخام حيث تقدر نسبة هذه المساهمة بأكثر من 80 % في حين لا يساهم القطاع العام إلا بنسبة أقل من 20 % من الناتج الداخلي العام خارج قطاع المحروقات. التراجع المستمر في مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام لحساب القطاع الخاص وهذا ابتداء من سنة 2007 حيث كانت تمثل مساهمة القطاع العام بما نسبته 19,2 % لتراجع هذه النسبة سنة 2015 إلى 14,22 %، ومنه وعلى اعتبار ان القطاع الخاص يتكون في غالبته من الم ص م فيمكن القول أن لهذه الأخيرة أهمية جوهرية في دعم الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر مما يستدعي السهر على وضع البرامج الملائمة لدعم وإنشاء وتطوير مثل هذا النوع من المؤسسات.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت تابعة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، وهي مساهمة معتبرة حسب ما تشير إليه معطيات الجدول التالي:

الجدول (10): تطور القيمة المضافة VA بالقيم والنسب المئوية للفترة (2010 - 2015) لأهم قطاعات النشاط (الوحدة: مليار دج)

2015		2014		2013		2012		2011		القطاع القانوني	قطاع النشاط
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
99,09	1 918,67	99,25	1758,18	99,10	1612,94	99,3	1411,76	99,34	1165,91	الخاص	الزراعة
0,91	17,70	0,82	13,31	0,91	14,81	0,7	9,93	0,66	7,80	العام	
100	1 936,37	100	1771,49	100	1627,67	100	1421,69	100	1173,71	الإجمالي	
86,90	307,36	87,39	288,98	87,28	249,17	87,25	232,2	86,17	199,79	الخاص	الصناعة الغذائية
13,10	46,35	12,61	41,71	12,72	36,3	12,75	33,93	13,83	32,06	العام	
100	353,71	100	174,1	100	174,1	100	138,94	100	121,43	الإجمالي	
94,12	2 126,50	104,58	1956,31	94,07	1759,6	94,17	1555,29	94,07	1358,92	الخاص	التجارة والتوزيع
5,88	132,83	6,08	113,76	5,93	110,98	5,83	96,25	5,93	85,71	العام	
100	2 259,33	100	1870,6	100	1870,6	100	1651,55	100	1444,63	الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المعلنة في الموقع التالي: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille->

statistique

وفقا لبيانات الجدول أعلاه، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مساهمة المؤسسات الخاصة في القيمة المضافة سنويا خلال الفترة 2011 - 2015، وبالنسبة لجميع فروع النشاط؛
- فروع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والأكثر مساهمة في القيمة المضافة هي على التوالي: التجارة، الزراعة، ثم الصناعة الغذائية،
- ومن خلال الجدول السابق نلاحظ كذلك الارتفاع المستمر في القيمة المضافة خلال الفترة من 2011-2015 حيث كانت تقدر سنة 2011 بـ 1.444,36 مليار دج لتصل سنة 2015 إلى 2.259,33 مليار دج. كما يمثل القطاع الخاص المساهم الرئيسي في القيمة المضافة حيث تقدر نسبة هذه المساهمة بأكثر من 90 % في حين لا يساهم القطاع العام إلا بنسبة اقل من 10 % من القيمة المضافة. كما نلاحظ استقرار مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة، ومنه وعلى اعتبار أن القطاع الخاص يتكون في غالبيته من الم ص م فيمكن القول أن لهذه الأخيرة أهمية بالغة في تحقيق القيمة المضافة في الجزائر.
- من ناحية المساهمة في الاستثمار فحسب توزيع المشاريع الاستثمارية وفقا للشكل القانوني للمؤسسة، حجم العمالة الموظفة في المشروع الاستثماري، ومجموعات النشاط، كما يلي:

الجدول (11): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها (ANDI) حسب الشكل القانوني لسنة 2014

	عدد المشاريع الاستثمارية	%	المبلغ بالمليون دج	%	عدد المستخدمين	%
مشاريع خاصة	4842	97.25	460978	34.34	64039	77.47
مشاريع عمومية	129	2.59	753186	56.11	7618	9.22
مشاريع مختلطة	08	0.16	128075	9.54	11002	13.31
المجموع	4979	100	1342239	100	82659	100

Source : Voir : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_d_information_statistique_no25.pdf, p 32,

حسب معطيات سنة 2014 الموضحة في الجدول أعلاه، تحتل الم ص م الخاصة بالنصيب الأكبر من المشاريع الاستثمارية بعدد 4842 مشروع أي ما يقابل نسبة 97.25% من مجموع المشاريع لنفس السنة، و 34.34% كنسبة من المبلغ الإجمالي للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ANDI، وتشغل هذه المشاريع 64039 عامل أي ما نسبته 77.47% من مجموع العاملين في المشاريع الاستثمارية المصرح بها، أما المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات العمومية أو المختلطة بين الصنفين العمومي والخاص فهي تمثل نسب ضئيلة من حيث العدد، المبلغ والعمالة مقارنة بالمؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

وبغض النظر عن الشكل القانوني، ووفقا للتصنيف الجزائري للمؤسسات من منطلق حجم العمالة الموظفة، توزع المشاريع الاستثمارية على مختلف المؤسسات كما في الجدول التالي:

الجدول (12): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب حجم العمالة لسنة 2014

عدد العمال	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دج	%	عدد المستخدمين	%
9 - 0	3506	70.42	141639	10.55	10667	12.90
49 - 10	1180	23.70	273201	20.35	22726	27.49
249 - 50	269	5.40	699360	52.10	26064	31.53
أكثر من 249	24	0.48	228038	16.99	23202	28.07
المجموع	4979	100	1342239	100	82659	100

Source : Voir : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_d_information_statistique_no25.pdf, p 32,

ووفقا لهذا الجدول فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأتي في المرتبة الثانية من حيث استقطاب المشاريع الاستثمارية في الجزائر بعد المؤسسات المصغرة التي تحظى بأكبر عدد من هذه المشاريع بنسبة تفوق 70% حسب معطيات 2014، ولكن الملاحظ أن قيمة هذا العدد من المشاريع يمثل حوالي 10.55% من القيمة الإجمالية، وحوالي 20.35% من هذا المبلغ هو خاص بالمشاريع المنجزة من قبل المؤسسات الصغيرة، أما المؤسسات المتوسطة فنصيبها من الاستثمارات محدود من حيث العدد، لكنها معتبرة من حيث القيمة حيث تشكل ما نسبته 52.10%، وهي توظف أكبر حجم من العمالة بنسبة 31.53%.

وعند الأخذ بعين الاعتبار لفروع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن توزيع المشاريع الاستثمارية يختلف حسب طبيعة النشاط، وهذا ما تبرزه معطيات الجدول التالي:

الجدول (13): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب مجموعات النشاط لسنة 2014

فروع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دج	%	عدد المستخدمين	%
النقل	2324	46.68	63396	4.72	13583	16.43
البناء والأشغال العمومية	972	19.52	90413	6.74	16235	19.64
الصناعة	928	18.64	1055922	78.67	38613	46.71
الخدمات	529	10.62	66428	4.95	8347	10.10
السياحة	88	1.77	45314	3.38	3301	3.99
الفلاحة	86	1.73	10797	0.80	1378	1.67
الصحة	52	1.04	9969	0.74	1202	1.45
المجموع	4979	100	1342239	100	82659	100

Source : Voir : http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_d_information_statistique_no25.pdf, p 30,

حسب هذا الجدول، يتضمن قطاع النقل وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بنسبة تفوق 46.68% و 19.52% و 18.64% على التوالي، كما أن حجم معتبر من العمالة متمركزة في

هذه المجالات من النشاط بنسبة 82.71%، وذلك مقارنة ببقية القطاعات، والتي هي بحاجة إلى الاستثمار مثل قطاع السياحة والصحة كما يمكن أن تشغل عدد كبير من العمالة.

وبذلك، يتضح الدور الكبير للم ص م في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما يمكن الحكم بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين البدائل الفعالة المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا للاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات وإعطائها أهمية خاصة، وكذلك المعطيات التي بينت أهميتها النسبية في تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى أن مرحلة ما بعد 2001 تعد مرحلة الظهور الفعلي للم ص م بالجزائر من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع المهم في دعم التنمية الاقتصادية، وهذا بصدر القانون التوجيهي لترقية الم ص م في 2001/12/12، الذي تم على أساسه تعريف الم ص م في الجزائر ومن خلال المعطيات المتعلقة بالم ص م النظامية والمصرح بها أمام الهيئات والمؤسسات الحكومية فإنه تم إحصاء 1.060.289 م ص م خاصة في الجزائر حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017، كما تم التوصل إلى أن عدد كبير من الم ص م الخاصة تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية هذه الوضعية تعتبر منطقية نظرا لوفرة الفرص الاستثمارية في هذا المجال نتيجة لكثرة المشاريع المتعلقة بالمباني السكنية. أما في قطاع الصناعي فيمثل حوالي 16% من إجمالي الم ص م والتي تتوزع على القطاعات الفرعية التالية الصناعة غذائية، صناعة الخشب والورق، صناعة الصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء، صناعة مواد البناء.

القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في توفير مناصب العمل مقارنة بالقطاع العام حيث وجدنا أن 97,6% من اليد العاملة الموظفة في القطاع الم ص م تعمل في إطار مؤسسات ذات ملكية خاصة، كما يمثل القطاع الخاص المساهم الرئيسي في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث تقدر نسبة هذه المساهمة بأكثر من 80% وبالتالي لاحظنا أن القطاع الخاص يسجل مستويات نمو مرتفعة في كافة النشاطات الاقتصادية ماعدا قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة والتي تبقى حكرًا على القطاع العام.

و من خلال تحليل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، فقد اتضح أهميتها الإستراتيجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؛ وبذلك فهي من بين الاختيارات الفعالة لتنويع الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الدور المنوط بها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال مساهمتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام والمساهمة في تنويع تحقيق القيمة المضافة، إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في توفير مناصب الشغل لشريحة معتبرة من القوى العاملة، وبالتالي المساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة.

ونظرا لهذه الأهمية الخاصة التي تحظى بها هذه المؤسسات فإنه يتعين تكثيف الجهود، لدعم هذه المؤسسات من خلال تخفيف العراقيل البيروقراطية، والحواجز الجمركية التي تعيق مسيرة تقدمها بشكل أفضل، مما يتيح لها إمكانية دخول الأسواق الدولية، بطريقة تنعكس إيجابا على تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، فتحسين مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وترقية تنافسيتها يبقى مرهون بمدى توفر العوامل الملائمة للحد من تأثير المشاكل والمعوقات التي تواجهها، وينظر لذلك ضمن تفعيل ما جاءت به القوانين التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المصادر والإحالات:

* الم ص م: اختصار لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم استخدام الاختصار فيما هو أت من البحث.

- ¹ . القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001، ص5.
- ² . نفس المرجع ، ص6.
- * . هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % أو أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى لا ينطبق عليها تعريف الم ص
- ³ . القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 2017/01/11، ص5.
- ⁴ . نفس المرجع، ص5.
- ⁵ . القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، مرجع سابق ، ص6.
- ⁶ . القانون التوجيهي رقم 02-17، مرجع سابق، ص6.
- ⁷ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، (2004)، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 25.
- ⁸ . بوهزة محمد ودين يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة امشروعات المحلية (سطيف)، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، (25-28 ماي 2003)، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص236.
- ⁹ . عبد الملك مزهود، التسيير الإستراتيجي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، (25-28 ماي 2003)، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر ، ص887.
- ¹⁰ . شريف بقة وآخرين، تحليل وتقييم تجربة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، (25-28 ماي 2003)، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر ، ص218.
- ¹¹ . ناجي بن حاسين، مزايا الإستثمار في المشروعات الصغيرة وآفاق تطويرها في الجزائر، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، (25-28 ماي 2003)، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر ، ص350.
- ¹² . بوهزة محمد ودين يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص238.
- ¹³ . د نفس المرجع ، ص237.
- ¹⁴ . نفس المرجع، ص237.
- ¹⁵ . gestion et entreprise, revue publiée trimestriellement par INPED (institut national de la productivité et du développement industriel), janvier 2004, N° 24-05, Boumerdes, Algérie, p. 13.
- ¹⁶ . Gestion et entreprise, revue publiée trimestriellement par INPED (institut national de la productivité et du développement industriel), janvier 2004, N° 24-05, Boumerdes, Algérie, p. 13..
- ¹⁷ . د. بوهزة محمد ودين يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص237.
- ¹⁸ . د نفس المرجع ، ص238.
- ¹⁹ . نفس المرجع، ص239.
- ²⁰ . Gestion et entreprise, revue publiée trimestriellement par INPED, janvier 2004, N° 24-05, op. cit. p. 13.
- ²¹ . القانون التوجيهي رقم 01-18، مرجع سابق، ص6-8.
- ²² . نفس المرجع ، ص13.
- ²³ . نفس المرجع ، ص14.
- ²⁴ . نفس المرجع ، ص18.
- ²⁵ . لجريدة الرسمية عدد 32 مؤرخة في 04 مايو 2005، الصفحة 28 .
- ²⁶ . الجريدة الرسمية عدد 58 مؤرخة في 20 سبتمبر 2006، الصفحة 3 .
- ²⁷ . الجريدة الرسمية عدد 22 مؤرخة في 04 أبريل 2007، الصفحة 14 .
- ²⁸ . الجريدة الرسمية عدد 60 مؤرخة في 19 أكتوبر، الصفحة 6.
- ²⁹ . الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 11 يناير 2009، الصفحة 10.
- ³⁰ . Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME , Bulltin n°31, septembre 2017 ,p. 12.
- ³¹ . هذا الرقم يضم عمال الم ص م الخاصة بالإضافة الى مالكي المؤسسات بما فيها المهن الحرة والحرفيين.